المحاضرة رقم: 09

المقياس: الأقلمة و العولمة

السنة: الثالثة ليسانس الأستاذ/ علاوة بولحواش

أيّة أقلمة لجزائر

ما بعد البترول

مقدمة/

أبرزت المحاضرات السابقة الصفات التي تتميز بها الأقلمة، على مستوى التكتلات الإقتصادية الإقليمية، وضربنا مثال على ذلك اتحاد المغرب العربي. مبرزين أهمية هذا الإتحاد على جميع المستويات. كما اختزلت تلك المحاضرات كل الأبعاد المختلفة بسؤال محوري كانت صيغته على النحو التالي: هل الأقلمة بديل للعولمة؟.

فضلا عن هذا أوضحنا الدور المهم للأقلمة المجالية للجزائر، و ذلك قبل وبعد الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وفي هذه المحاضرة، سنعززهذا الإتجاه وفق منهجية مترابطة ومتكاملة، فرضتها متغيرات دولية ووطنية، يمكن اختصارها في السؤال التالي: أية أقلمة لجزائر ما بعد البترول...؟.

للإجابة على هذا السؤال شرحا وتحليلا، يبدو من المفيد أن نركز هنا على أهمية الريع النفطي الذي يساهم بحوالي 98% من مداخيل الدولة، علما أن هذا الريع لا يتطلب جهدا عقليا

أو جسديا كبيرا، فضلا عن تعرضه للنضوب عاجلا أم آجلا من جهة، وهو عرضة لعدة احتمالات مستقبلا من جهة أخرى، كانخفاض سعره إلى أقل من تكلفة استخراجه، أو إيجاد بديل للطاقة.وعليه يحق لنا التساؤل هل تملك الجزائر أي رؤية مستقبلية.

إن المتتبع أو المهتم بهذا الموضوع لاسيما عند اشتداد الأزمات الإقتصادية/ الإجتماعية، و حتى السياسية، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، يجد دائما الجواب جاهزا عند معظم الحكومات الجزائرية المتعاقبة والتي ترفع شعار التنوع الإقتصادي إلى حين.

من هذه الجاهزية التي تتردد مرارا وتكرارا في الخطاب السياسي ننطلق في شرح وتحليل موضوع المحاضرة وفق المنهجية التالية:

1- إستراتيجية الأقلمة.

2- التنوع الإقتصادي والإجتماعي.

3- مقومات نجاح هذا الموضوع.

- البيئة السياسية
- قاعدة بيانات

1- إستراتيجية الأقلمة/

لا أريد التوقف عندها شرحا وتحليلا لأنها تردد في عدة مواضيع سبقت الإشارة إليها، وإنما نلخصها في نقاط مضيئة كالتالي:

- الأقاليم الإنتاجية المتخصصة لتوزيع التنوع الإقتصادي عبرها.
- التكامل الإنتاجي بين هذه الأقاليم عوض التنافس بينها.
- تقسيم العمل.
- دور الإقليم: إقليميا/ وطنيا/ دوليا.

2- التنوع الإقتصادي والإجتماعي:

2-1: القطاعات الإقتصادية/ و تشمل:

- الصناعة
- الزراعة
- الخدمات

أ- القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني:

***القسم النباتي:**

- يمكن أن نطلق على الزراعة الجزائرية بزراعة الينا صيب لخضوعها الشبه كلي لتساقط الأمطار.
- لا أمن غذائي بدون أمن مائي. نسبة الأراضي المسقية
- التكامل بين قطاعي الزراعة- الصناعة
- حساب نصيب الفرد من الإستهلاك (يومي-شهري-سنوي)
- المردودية ق/هـ.
- حساب الفجوة بين الإستهلاك – الإنتاج ... كيف يمكن تغطية هذا العجز؟

***القسم الحيواني:**

- تصنيف الثروة الحيوانية
- توزيعها و تركزها جغرافيا – المساحات الرعوية الطبيعية
- حساب طاقة الحمل
- نصيب الفرد من مادة الحليب
- الثروة السمكية

عند تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يجب مراعاة مجموعة من الفرضيات، مثل:

- تطوير الزراعات الواسعة
- طوير الزراعات المسقية
- تطوير ثروة النخيل

- تطوير الثروة الحيوانية ...إلخ

بعد المفاضلة و الموازنة بين مجموعة من الفرضيات نختار الفرضية الملائمة وتبريرها علميا وعمليا

ب- القطاع الصناعي:

- الصناعات التكنولوجية
- الصناعة الصيدلانية
- الصناعات التحويلية
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة

2-2: التنمية البشرية المتوازنة/

أصبح واضحا أن ثروة الشعوب لا تقاس بالمناجم بل بالجماجم، أي زيادة الإستثمار في التنمية البشرية المتوازنة والملائمة لمتطلبات العصر، وذلك عن طريق تصميم و إنشاء البيئات المناسبة لحياة وعمل الإنسان، وهذا من إحدى المهام التي يجب أن يساهم فيها البحث العلمي معتمدا على الخبرة المتراكمة، وعلى المعرفة الشاملة للقوانين التي تحكم تنظيم وعمل البيئة الإقتصادية الرقمية مما يسهل معه التنبؤ بمستقبل مشرق عن صورة التنوع الإقتصادي الجزائري.

ويمكن تلخيص التنمية البشرية في النقاط التالية:

دمج الجامعة الجزائرية في الإقتصاد الوطني عن طريق:

- مخابر البحث
- توجيه مشاريع البحث الجامعية في محاور اقتصادية معينة والإستفادة من نتائجها.
- إعادة النظر في برامج التدريس وربطها بالواقع المعاش.
- التركيز على التكوين المهني.
-

3- مقومات نجاح التنوع الإقتصادي

لتحقيق هدف المرور من اقتصاد الريع النفطي إلى التنوع الإقتصادي الذي يستجيب لمتطلبات الوضعية الحالية والمستقبلية، يستوجب توفير شرطين أساسيين هما:

أ- توفر الإرادة السياسية.

ب- تحديد أهداف مستقبلية بدقة ووضوح، تخضع إلى ترتيب سلم الأولويات في التنمية، مبنية على قاعدة بيانات ذات مصداقية وقيمة علمية.

ملاحظة: إن تطبيق هذه الأفكار وغيرها يتم فوق مجالات إقليمية وطنية، مما يؤكد مرة أخرى استراتيجية الأقلمة ودورها الحاسم في المرور من اقتصاد الريع النفطي إلى اقتصاد رقمي متنوع يسهل معه التنبؤ بمستقبل مشرق عن صورة الإقتصاد الجزائري.